

Sustainability Through Governance



الإستدامة من خلال الحوكمة

#National\_Interest

#مصلحة\_وطنية

فندق فينيسيا – بيروت | الإثنين ٤ والثلاثاء ٥ كانون الأول | ديسمبر ٢٠١٧

Phoenicia Hotel – Beirut | Monday 4 and Tuesday 5 December 2017

## توصيات المؤتمر الدولي الواحد والعشرين لنقابة خبراء المحاسبة المجازين

اختتمت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان اعمال مؤتمرها الدولي الواحد والعشرين الذي عقدته برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون، وبالتعاون مع البنك الدولي والإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين في فندق فينيسيا – بيروت بعنوان: الإستدامة من خلال الحوكمة #مصلحة\_وطنية.

واصدرت توصيات المؤتمر على الشكل التالي :

**أولاً:** يؤكد المشاركون على أن الحوكمة هي مصلحة وطنية بامتياز، إذ أنّ تطبيقها واحترام قواعدها ومبادئها يساهمان في تعزيز الشفافية والمساءلة والمساواة.

**ثانياً:** إن الحوكمة أداة مثلى لتحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الفساد والدعوة للهيئات المعنية في القطاعين العام والخاص إلى نقلها من مجرد مصطلح إلى واقع فعلي عبر:

- ١- خلق ثقافة عامة ورؤيا شاملة حول مبادئ الحوكمة وتأثيرها الإيجابي على مسار الأعمال في القطاعين العام والخاص.
- ٢- دعوة الهيئات الرقابية للقيام بدورها وتحديث وتطوير أساليب الرقابة بما يتماشى مع النظم العصرية.
- ٣- قيام القضاء بدوره في مكافحة الفساد من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ورفع الحصانة عن أي شخص ضالغ في ملف فساد.
- ٤- إصدار التشريعات اللازمة لتحديث القوانين التي ترعى الحوكمة ومكافحة الفساد، لإزالة العقبات الأساسية التي تعترض أصول وآلية وشمولية مبدأ الحوكمة.
- ٥- تفعيل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتأمين الشفافية بإشراك جميع الجهات المعنية بالقرار.
- ٦- تطبيق قانون اخضاع المؤسسات العامة والصناديق المستقلة للتدقيق الخارجي، والعمل على تأمين شفافية مطلقة.
- ٧- اشراك نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بوضع تصور شامل وآلية تطبيقية لتفعيل الرقابة.
- ٨- الطلب إلى وسائل الإعلام ومستخدمي مواقع التواصل الإجتماعي تطبيق مبادئ الحوكمة بطريقة مسؤولة وضمن ضوابط ثابتة لا تتعارض وحرية الإعلام.

**ثالثاً:** يدعو المشاركون إلى اعتماد أهداف الإستدامة السبعة عشر كما اعلنتها الأمم المتحدة، واعتبارها مصلحة وطنية تتخطى المفهوم التنموي الضيق إلى ما يؤمن الاستمرارية والديمومة عبر الأجيال ويؤكدون على أن الاستدامة عنصر اساسي وهام في التنمية وفي تطبيق مبادئ الحوكمة على مختلف الأصعدة.

**رابعاً:** يدعو المشاركون إلى إنشاء هيئة وطنية تضع القواعد والمبادئ والمعايير للاستدامة. بما يعزز الالتزام بالقيم والنزاهة، واحترام القوانين والمسؤولية الاجتماعية.

**خامساً:** إن المشاركين في المؤتمر يرفعون توصية إلى الهيئات المعنية إلى تأليف هيئة حوار وطني بين القطاعين العام والخاص، وإشراك النقابات

وهيئات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية المحلية للعمل على المستوى الوطني :

١- القيام بحملات توعية وإرشاد للرأي العام حول الشفافية ومبادئ الحوكمة والادارة الرشيدة، وحق المواطن بالحصول على المعلومات والإطلاع على واقع القطاع العام وذمته المالية ونتائج الرقابة التي تجرّها الهيئات المتخصصة، ودعوة تلك الهيئات إلى التعاون الوثيق بينها.

٢- العمل على ادخال مشاريع مكافحة الفساد في البرامج التربوية، ومتابعة الأبحاث الجامعية حيث تصبح مكافحة الفساد عنصراً هاماً في الحفاظ على القيم الإجتماعية والثقافية وتعزيز أساليب الشفافية والمسؤولية.

٣- اقتراح القوانين والتشريعات اللازمة التي تتضمن قواعد الوقاية من تضارب المصالح، وتأمين المصلحة العامة وتفضيلها على المصلحة الخاصة لاسيما :

- ضمان استقلالية السلطة القضائية.
- عدم الجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- حماية الهيئات الرقابية من التدخلات والمداخلات السياسية التي تعيق عملها.
- لا حصانة لأي متهم بالفساد مهما كان موقعه أو انتماؤه.
- تأمين حياد العاملين في الهيئات الرقابية وحمايتهم.
- ٤- دعم وطني والتزام سياسي قوي، مما يؤدي الى تشجيع الشراكة وتوفير عناصر القوة لتعزيز النمو وتحسين الإقتصاد.

**سادساً:** أمام المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، وتماشياً مع مبدأ الإستدامة، يدعو المشاركون الى الانتقال من الشركات العائلية وتطبيق مفهوم الإدارة المؤسسية واعتماد مبدأ الحوكمة أساساً لتنميتها.

**سابعاً:** مع اعتماد مبادئ الحوكمة وتحقيق الاستدامة يوصي المشاركون بتعديل القوانين التي ترعى إنشاء المؤسسات والشركات لجهة:

- تحفيز المؤسسات الفردية على الإنتقال إلى شركات مع الحفاظ على خصوصيتها.
- تعزيز الثقة في المؤسسات من خلال الشفافية ما يساعد على جذب الإستثمارات الأجنبية والمحلية والحد من هروب رؤوس الأموال.
- منح المؤسسات التي تعتمد مبادئ الحوكمة والشفافية حوافز تساعد على تحقيق النمو المستدام وتحسين الإنتاجية.
- تحديد الإطار العام للعلاقة بين الإدارة والأطراف ذات العلاقة في سبيل تنمية اقتصادية وإجتماعية.
- اعتماد معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات والشركات مما يسهل تطبيق مبادئ الحوكمة، ومن جهة أخرى يوصي المشاركون بأن تعتمد معايير المحاسبة الدولية التي ترعى محاسبة القطاع العام.

#### **لجنة التوصيات :**

- رئيس اللجنة النقيب الأستاذ فريد جبران
- الأستاذ أسعد مهنا
- الأستاذ غازي الهبري
- الدكتور فريد فوزي (مصر)
- النقيب عمران التلاوي (الأردن)
- الأستاذة منال صالح
- الأستاذ نبيل غيث

